واما البيع وان كان داخلا في قوله في غير مسجد فليس بمراد كما سيأتي في البيع ان متنجس سايقبل التطهير كالثوب يجوز بيعه مع البيان أن كان ينسده الغسل او ينتقصه دون غيره ولايبقى بزيت في مسجد ولا يبني بطوب اوطين ولا يمكث فيه بثوب ولا يستقف بخشب متنجس لكن لو بنت حيطانه بما متنجس فانه يليس ويصلي فيه ولا يهدم بن رشد وهو الصحيح لاغيره وجرت به رواية اولم توجد م ان قوله في غير مسجد اي وقيد مسجد هذا اذا كان الدخان يدخل في المسجد واما ان كان الصنوفيه والدخان خارجه جاز ص ولا يصلي بلباس كافر خلاف نسجه ش يعني انه لا يصلي فرض او نفل بلباس شخص كافر ذكر او انثى كتابي او غيره باشر جلد ام لا كما يلحقه نجاسة في العادة كالذيل ام لا كالعمامة غسيلا او جديدا ثيابا او اخناقا ولا ثياب ثعارب الخوز من المسلمين وهذا بخلاف منسوج الكافر مالم يتحقق نجاسته فانه يصلي به لافساده بالنسل ولانهم يتوقون فيه بعض التوقي ليلا تفسد عليهم اشغالهم سواكان مما توكل ذبيحته ام لا فمن ان تقليل طهارة ماصنعوه بانهم يتوقون فيه بعض التوقي الخ يقتضي ان مايصنعه لنفسه واهله يحمل على النجاسة لكن في البرزلي ما يفيد طهارة ذلك ايضا فلا فرق بين ماصنعه لنفسه ولغيره ص ولا بما ينام فيه مصل اخر ش يعني ولا يصلي بما ينام فيه مصل اخر حتى ينسله لان الغالب عليه النجاسة وهذه المسئلة مما قدم فيه الغالب على الاصل وفي بعض النسخ ولا بما ينام فيه اي مما اعده للنوم غير محتاط في طهارته فلا يرد ان الشخص الذي ينام على قرائن وله ثوب للنوم ان فراشه طاهر مع انه مما ينام فيه مصل اخر لانه لم يعده للنوم غير محتاط في طهارته ص ولا بثياب غير مصل الا كراسه ش اي ولا يصلي بثياب غير مصل قطعا او غالبا كالنساء وثياب الصبيان الا ان يعلم انها من تصلي ومحل كونه لا يصلي بثياب غير مصل الا ما مس كراسه من عمامة او منديل تحمل على الطهارة الا ان يكون ممن يشرب الخمر فلا يصلي فيه حتى يغسله قاله اللخمي وصحح رجوع الاستثنا للمسايل الثلاث ص ولا بحاذي فرج عالم ش اي ولا يصلي بلباس اويل ومبز بحاذي مقابل من غير حايل فرج دبر قبل غير عالم بالاستبرا وقولنا من غير حايل فيه لابد منه ومفهوم غير عالم جواز الصلاة بحاذي فرج العالم بالاستبرا وهل يقيد بما تقدم في قوله وقبل غير الواحد ان بين وجمعها او فتقا مذهبا ص وحرم استعمال ذكر محلى ش لما كان الحلي من جملة اللباس والذي يحرم لبسه منه لا يصلي فيه فاشبه الثوب النجس وكان الما يحتاج الى انا غالبا شرع في الكلام على ما يسوغ اتخاذه ولبسه من حلي الذهب والفضة واوانيهما واواني الجوهر والا يسوغ من ذلك للرجال والنساء فقال وحرم استعمال ذكر بحلي كخلخال اتفاقا او لاعلى الراجح فيحرم على الولي الباسه مسلما وكافرا على المشهور بخطابهم بفروع الشريعة والمراد بالحلي ما جعل فيه شيء من ذهب او فضة منفصل كنسج وطراز او متصل كزر وزنبه بالحلي على احدى الحليتين فقسه كما سار وخلاخل ومثل الاستعمال الاقتناء وانما خص الاستعمال بالذكر لئلا يتوهم

طاهر.